Distr.
GENERAL

CCW/CONF.II/SR.4
13 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف
في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة
تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر
أو عشوائية الأثر

جنيف، ١١-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الجمعة، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد لاك (أستراليا)

المحتويات

تقرير لجنة وثائق التفويض

تقرير اللجنتين الرئيسيتين

تقرير لجنة الصياغة

النظر في الوثائق الختامية واعتمادها

مسائل أخرى

اختتام المؤتمر

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل. كما ينبغي أن تعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها أيضا على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى:

.Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva

وستدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة

بأمد وجيز.

(A) GE.01-66555

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥

تقرير لجنة وثائق التفويض (البند ١٦ من جدول الأعمال) (CCW/CONF.II/CC/1)

١ - السيد كولاروف (بلغاريا): قدم مشروع تقرير لجنة وثائق التفويض (CCW/CONF.II/CC/1) وأجرى عليه تعديلات شفوية سيتم إدراجها في الوثيقة الختامية للمؤتمر. وحتى يومنا هذا، كانت ٥٢ دولة طرفاً قد قدمت وثائق تفويض رسمية وفقاً للأصول المرعية؛ وقدمت ست دول أطراف وثائق تفويض مؤقتة في شكل فاكسيميلي؛ وعينت ثمان دول أطراف ممثلها من خلال مذكرات شفوية أو رسائل وردت من بعثاتها الدائمة. وينبغي إجراء تعديل على الفقرة ٩ من مشروع التقرير لكي تصبح: "قررت لجنة وثائق التفويض قبول وثائق التفويض للدول الأطراف المشاركة، على أساس أن ترسل أصول وثائق التفويض حسب الأصول وفقاً للدول الأطراف المدرجة في الفقرة ٧ أولاً (ب) و(ج) إلى الأمين العام للمؤتمر في أقرب وقت ممكن، وفقاً للمادة ٣ من النظام الداخلي".

٢ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض، بصيغته المعدلة شفويًا، وفي اعتماد القرار الوارد فيه.

٣ - وقد تقرر ذلك.

تقرير اللجنتين الرئيسيتين (البند ١٧ من جدول الأعمال) (CCW/CONF.II/MC.I/1؛ CCW/CONF.II/MC.II/1)

٤ - السيد ساندرس (هولندا): قدم تقرير اللجنة الرئيسية الثانية، وأشار إلى أن اقتراحات اللجنة قد أحيلت إلى اللجنة الرئيسية الأولى لمزيد من الدراسة ولإدراجها في الإعلان الختامي للمؤتمر.

٥ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن المؤتمر يود الإحاطة علماً بتقرير اللجنة الرئيسية الثانية.

٦ - وقد تقرر ذلك.

٧ - السيد سوود (الهند): قدم تقرير اللجنة الرئيسية الأولى، ولفت الانتباه إلى مشروع الإعلان الختامي المرفق به.

٨ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن المؤتمر يود الإحاطة علماً بتقرير اللجنة الرئيسية الأولى.

٩ - وقد تقرر ذلك.

تقرير لجنة الصياغة (البند ١٨ من جدول الأعمال)

١٠- الرئيس: قال إن اللجنتين الرئيسيتين عملتا بفعالية كبيرة بحيث لم يكن من الضروري انعقاد لجنة الصياغة، وبالتالي فإنها لم تعد أي تقرير.

النظر في الوثائق الختامية واعتمادها (البند ١٩ من جدول الأعمال) CCW/CONF.II/L.1 و Corr.1 و CCW/CONF.II/L.2 و (L.3)

١١- الرئيس: قال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في اعتماد الإعلان الختامي، بصيغته المستنسخة في مرفق تقرير اللجنة الرئيسية الأولى (CCW/CONF.II/MC.I/1).

١٢- وقد تقرر ذلك.

١٣- السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يعتقد أن قرار المؤتمر بتوسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لتشمل المنازعات غير الدولية كان بمثابة مساهمة هامة لإضفاء الطابع الإنساني على العمليات العسكرية، وحماية السكان المدنيين، وزيادة تعزيز قواعد القانون الإنساني الدولي. فالقانون الإنساني المعاصر، الذي يسعى الاتحاد الروسي بثبات إلى تنميته والامتثال له، ينبغي ألا يفسر على أنه يمنع الدول من اتخاذ تدابير مشروعة في حالة الحاجة الطارئة لمنع أفعال العنف ولتأمين القانون والنظام المحلي، بما في ذلك القضاء على أنشطة الإرهاب.

١٤- السيد هيدبيرغ (السويد): قال إن السويد تفهم كلمة "مشروعة" على أنها تعني أن التدابير المتخذة يجب أن تتمشى مع القانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي الأخرى، حسب الحالة.

١٥- السيد غوميز روبليدو (المكسيك): قال إن حكومته فهمت، عند الموافقة على التعديل الذي أجري على المادة ١ من الاتفاقية، أن الغرض من توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لتشمل الحالات المشار إليها في المادة ٣ المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، هو زيادة مستوى الحماية التي تقدمها الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها لمقاتلي الأطراف المتحاربة والسكان المدنيين بوجه عام. وفي هذا السياق، قال إن حكومته فهمت أن جميع التدابير التي قد تعتمد عليها الدولة الطرف للمحافظة على القانون والنظام أو إعادة استتباهما، ينبغي أن تتمشى بصورة دقيقة مع القانون الإنساني الدولي وغيره من معايير القانون الدولي الواجبة التطبيق، وأن مكافحة أخطر أشكال الجريمة المنظمة، بما فيها الإرهاب، لا يمكن مطلقاً أن تبرر أي خروج عن الالتزامات التي تخضع لها جميع الدول الأطراف، وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودون المساس بما ورد أعلاه،

تدين حكومة المكسيك مرة أخرى إدانة صريحة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كانت دوافع مرتكبيه، وتكرر من جديد التزامها الكامل بمكافحة الإرهاب.

١٦- السيد ريبس رودريغيس (كولومبيا): قال إن الحماية التي يوفرها التعديل للمدنيين في النزاعات الداخلية (أي غير الدولية) هي خطوة هامة إلى الأمام.

١٧- السيد هيربي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إنه شعر بالارتياح عندما لاحظ أن الدول الأطراف فسرت، خلال المناقشات التي دارت حول الإعلان الختامي، كلمة "المشروعة" على أنها تعني "وفقا للقانون الإنساني الدولي وغيره من القواعد الدولية".

١٨- السيد نيكوس (هنغاريا): أشار إلى التكاليف التقديرية لاجتماعات عام ٢٠٠٢ (L.2/CCW/CON.II/L.3) واقترح حذف بند "وثائق ما قبل الدورة" من مشروع الميزانية، وبالتالي توفير مبلغ قدره ٢٤٠.٠٠٠ دولار. وقال إن تخصيص هذا المبلغ في الميزانية يستهدف أولا إعداد وترجمة وثائق عمل، بيد أن الترجمة ليست ضرورية في الأحوال العادية لأن الوثائق توضع للخبراء.

١٩- السيد ساندرس (هولندا): قال إنه من المهم تخصيص موارد في الميزانية لاحتمال رغبة الدول الأطراف في تقديم وثائق ما قبل الدورة، وترجمتها عند الضرورة. فينبغي إعلام جميع الدول الأطراف، بلغاتها، بعمل فريق الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية.

٢٠- الرئيس: قال إنه على الرغم من رصد الأموال في الميزانية لهذا الغرض، فينبغي للدول الأطراف أن تنظر فيما إذا كانت ترجمة وثائقها لما قبل الدورة ضرورية بالفعل أم لا. وفي الوقت نفسه، قال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على التكاليف التقديرية لاجتماعات عام ٢٠٠٢.

٢١- وقد تقرر ذلك.

٢٢- الرئيس: قال إن من الضروري تعيين رئيس مختار لاجتماع الدول الأطراف في عام ٢٠٠٢ ليشرف على العمل فيما بين الدورات. وذكر أنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في أن يوصي بتعيين السيد سوود (الهند) رئيسا مختارا، على أساس أن يقوم اجتماع الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بتثبيت تسميته. وذكر أيضا أنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في تعيين السيد ساندرس (هولندا) والسيد كولاروف (بلجيكا) منسقين لمجالي عمل فريق الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية، أي المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

٢٣- وقد تقرر ذلك.

٢٤- الرئيس: قال انه ينبغي لضمان نفاذ التعديل الذي أدخل على المادة ١ من الاتفاقية، سيحيل الأمين العام للمؤتمر نص التعديل بصيغته المعتمدة في الإعلان الختامي، إلى جهة إيداع الاتفاقية، أي الأمين العام للأمم المتحدة. وسيقوم الوديع بإبلاغ جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بنص التعديل وإخطارهم رسمياً بأن التعديل سيدخل حيز النفاذ بعد ٦ أشهر من تاريخ إيداع الصك العشرين للمصادقة على التعديل أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه، وذلك وفقاً لأحكام المادة ٨ (١) (ب) من الاتفاقية. وبالطبع سيطبق تنفيذ التعديل على الدول الأطراف التي صادقت عليه أو قبلته أو وافقت عليه أو انضمت إليه، وحدها. والمبدأ الأساسي لذلك هو أن التعديلات يجب أن تدخل حيز النفاذ بنفس طريقة نفاذ الاتفاقية نفسها.

٢٥- السيدة بو فيغويروا (مراقبة من هندورس)، السيد سوغوندايهيرون (مراقب من تايلند)، السيد كالين (آيرلندا)، السيد كولاروف (بلغاريا)، السيد ميستريك (سلوفاكيا)، والسيد ولكير (الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية): وجهوا الانتباه إلى مختلف أوجه الإغفال وعدم الدقة في مشروع التقرير الإجرائي للمؤتمر (CCW/CONF.II/L.1/Corr.1)، وأعربوا عن أملهم في تصحيحها في الوثيقة الختامية.

٢٦- الرئيس: قال إن الإعلان الختامي، والمرفقات العادية، بما فيها تقارير اللجنة، وقائمة المشتركين، وما إلى ذلك، سترفق بالتقرير لتشكل الوثيقة الختامية للمؤتمر. وقال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في اعتماد التقرير بصيغته المعدلة شفويًا.

٢٧- وقد تقرر ذلك

مسائل أخرى

٢٨- السيد باسي (باكستان): قال إن النتيجة الناجحة للمؤتمر تعود إلى حد كبير إلى قيادة رئيسه ومهاراته الدبلوماسية وتفاني واجتهاد الوفد الأسترالي والأمانة. وأشاد أيضاً بالأمين العام للمؤتمر وبرئيسي اللجنتين الرئيسيتين.

٢٩- السيد سوربي (النرويج): كرر التقدير الذي وجهه السيد باسي إلى الرئيس وإلى رئيسي اللجنتين الرئيسيتين. وقال إن النتيجة التي خلص إليها المؤتمر لبت معظم توقعات وفده، ومع ذلك فلا مجال للشعور ببلوغ الأرب: فالقرارات التي اتخذت توا تشكل تحدياً للمستقبل. وأعرب عن ارتياحه بوجه الخصوص لأن المؤتمر وافق على منح ولاية واسعة النطاق للفريق العامل للنظر في جميع العوامل المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وذكر

أن حكومته تتوقع المضي في سبيل وضع بروتوكول عن هذا الموضوع بهدف تقليل الآثار العشوائية لبعض الأسلحة، بما في ذلك الذخائر الصغيرة المتفجرة.

٣٠- السيد ليفرمور (كندا): لاحظ أن الكلام على "أمور غير منجزة" لدى اختتام المؤتمر الاستعراضي الأول، في عام ١٩٩٦، كان إشارة مقنعة إلى أن المؤتمر كان آنذاك فاشلا، وكان ينظر إليه على نطاق واسع بأنه فاشل. والنتيجة التي تم التوصل إليها الآن تقدم بادرة أمل في إمكانية نسيان هذا الفشل. وبعبارة أخرى، فقد يسجل المؤتمر بداية جديدة: ولكن ولكي تصبح الاتفاقية صكا ديناميا، يتكيف مع الحقائق العالمية، ينبغي أن ينعكس ذلك في العمل الذي سينجز خلال السنة المقبلة. فلجميع الأطراف المعنية آمال عريضة تحتم عليها العمل معا بصورة وثيقة للغاية إذا ما أرادت تحقيقها. وقال إن وفده مستعد للعمل مع جميع الدول الأطراف، والمجتمع الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية لإثبات الدينامية التي يعتقد وفده أن الاتفاقية قادرة على إعطائها.

٣١- السيد هانزبيرك (ألمانيا): تحدث بوصفه منسقا لمجموعة الدول الغربية، وشكر الرئيس وأعضاء مكتب المؤتمر على جهودهم. وقال إن المؤتمر حقق نتيجة إيجابية، مؤكدا على أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح هي أمر قابل للبقاء، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج وأن لها مستقبلا.

٣٢- السيد لينت (بلجيكا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه، ورحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر ولاحظ أن أهم نتيجة ملموسة هي توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لتشمل النزاعات الداخلية. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار إنشاء فريق خبراء معني بموضوع مخلفات الحرب من العتاد غير المتفجر - ويأمل في أن تقدم ورقة العمل التي قدمها بالأمس بعض التوجه - وبالقرارات التي اتخذت بشأن موضوعي الألغام المضادة للعبوات والتحقق.

٣٣- السيد ليمبارد (جنوب أفريقيا): وجه شكره إلى الرئيس وإلى أعضاء مكتب المؤتمر وموظفي الأمانة بالنيابة عن الأعضاء في حركة عدم الانحياز وغيرها من الدول.

٣٤- السيد نيكوس (هنغاريا): تحدث بوصفه منسقا لمجموعة دول أوروبا الشرقية، وكرر ما وجهه السيد ليمبارد من شكر. وقال إنه بعد الأحداث الأخيرة، بدأ العديد من الناس يفكرون في أن جهود نزع السلاح بدأت تضعف؛ فالمؤتمر يقف كمعلم في طريق متجه إلى عالم أكثر أمنا.

٣٥ - السيد فو زيغانغ (الصين): قال إن نجاح المؤتمر يعود إلى درجة كبيرة إلى روح التعاون التي سادت فيما بين الوفود. ومن المؤمل أن تستمر تلك الروح خلال متابعة المؤتمر، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم.

٣٦ - السيد كيميغز (الولايات المتحدة الأمريكية): نسب نجاح الدورة من جوانب عديدة إلى القيادة الممتازة للرئيس وأعضاء مكتب المؤتمر. وذكر أن الدورة قدمت مساهمة دائمة إلى القانون الإنساني الدولي من خلال توسيع نطاق الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها لتشمل نزاعات غير دولية. كما أنها زادت من الدعم المقدم لفرض قيود متوازنة على استخدام الألغام المضادة للعربات: وشكر الدول التي اشتركت مع وفده في تقديم الاقتراح المتعلق بالموضوع وأكد للوفود التي شعرت بعدم قدرتها على القيام بذلك، رغبة وفده في مواصلة العمل بصورة وثيقة معها بشأن الموضوع؛ وبالمثل، قال إنه يتطلع إلى عمل مثمر خلال هذه السنة بشأن مشكلة مخلفات الحرب من عتاد غير متفجر، بصورة تتمشى مع روح وغرض الاتفاقية.

٣٧ - وفيما يتعلق بتفسير عبارة "مشروعة" قال إن موقف وفده يتمشى مع الموقف الذي أعرب عنه ممثل السويد وغيره، وإن حكومته سجلت هذا موقفها في صك التصديق على البروتوكول الثاني المعدل.

٣٨ - وأثنى على جو التعاون فيما بين الزملاء الذي كان سائدا خلال المفاوضات، والحلول الموضوعية التي تم التوصل إليها. وقال إن الاتفاقية تثبت نفسها شيئا فشيئا على أنها نظام دينامي يقوم على توافق الآراء ويلي احتياجات الزمن المتغير، ومخاوف الأمن المشروعة والأولويات البشرية.

٣٩ - السيد غوس (مرصد حقوق الإنسان): قال إن توسيع نطاق البروتوكولات الثلاثة لتشمل النزاعات الداخلية يشكل تقدما في تعزيز القانون الإنساني الدولي؛ وحث الحكومات على قبول النص الجديد بأسرع وقت ممكن. وذكر أن إنشاء فريق خبراء حكوميين معني بمخلفات الحرب من المتفجرات هو أيضا خطوة إيجابية، وأثنى على اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمبادرة التي اتخذتها فيما يتعلق بالموضوع. وقال إنه يتعين على فريق الخبراء، بسبب الضرورات الإنسانية ذات الصلة، أن ينتهي من عمله في غضون سنة واحدة وأن يمهد السبيل لإجراء مفاوضات مباشرة بشأن وضع بروتوكول في غضون فترة زمنية ماثلة. وذكر أن ولاية الفريق الواسعة النطاق تسمح له بالنظر في كل من عوامل وأنواع الذخائر التي تتسبب في مشكلات إنسانية وشواغل فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي. وينبغي لفريق الخبراء أن يركز على المشاكل التي تسببها القنابل العنقودية وغيرها من الذخائر الصغيرة، التي يؤدي انتشارها إلى زيادة الأخطار التي تهدد المدنيين؛ وإلى جانب العوامل التقنية، يتعين على فريق الخبراء أن ينظر في العوامل المتعلقة باستخدام وتصويب الذخائر العنقودية. فتعرض المدنيين للأخطار أثناء النزاع يعادل تعرضهم للأخطار بعد النزاع.

٤٠ - ومضى يقول إنه يتعين على الدول، في الوقت الذي يقوم فيه الفريق بعمله، أن تتخذ خطوات انفرادية عاجلة، وأن تعتمد وتنشر "أفضل الممارسات" على المستوى الوطني وأن تتخذ تدابير أخرى للحد من المشكلات الناجمة عن الذخائر العنقودية ومخلفات الحرب من المتفجرات. ويتعين على فريق الخبراء أن ينظر إلى مجتمع المنظمات غير الحكومية، بثرائها المتمثل في خبرات تقوم على العمل في الميدان، لا كأطراف خارجية في مداولاته بل كشركاء وممارسين في هذا المجال.

٤١ - السيد لويد (منظمة بريطانية للعمل من أجل القضاء على الألغام الأرضية)، تحدث بالنيابة عن ١٦ منظمة و١١ بلداً، وأعرب عن امتنانه للجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لحفز العمل فيما يتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات. وقال إن التزام الدول الأطراف بالسعي إلى إيجاد حلول فعالة للمشكلة من خلال فريق الخبراء هي التزامات هامة للغاية. ومع ذلك، فالواقع أن المجتمعات المتأثرة لا تستطيع أن تنتظر سنوات ريثما تجرى مناقشات ومفاوضات بشأن الموضوع: فكل مرة تستخدم فيها الذخائر العنقودية، يتعرض للخطر الأشخاص الذين هم بحاجة للمساعدة الإنسانية، وكذلك مقدمو المساعدة، وقوات حفظ الأمن التابعة للأمم المتحدة وغيرها من القوات البرية. فكسح الذخائر غير المتفجرة هو أمر صعب بوجه خاص. وقال إن المنظمات التي يمثلها تدعو الحكومات، لذلك، إلى إصدار أوامر بوقف مؤقت لإنتاج واستخدام ونقل الذخائر العنقودية بموجب الاتفاقية. وأضاف أن بإمكان الدول أيضاً أن تقدم مساهمة فورية من خلال ضمان إتاحة الموارد المطلوبة لبرامج التوعية والحد من المخاطر، وعمليات كسح الألغام، الخ.

٤٢ - وأضاف أنه ينبغي لأي اتفاق مقبل لتنظيم استخدام الأسلحة العنقودية أن ينص على أن مسؤولية الكسح الفوري والشامل للعتاد غير المتفجر تقع على عاتق الطرف الذي استخدمه؛ كما ينبغي أن يتضمن مثل ذلك الاتفاق معلومات تقنية لتسهيل عمليات الكسح والإنذار التي يتم القيام بها لحماية المدنيين.

٤٣ - السيد روسيتير (مؤسسة المحاربين القدماء الأمريكيين في فييت نام): رحب باعتماد ولاية لفريق للخبراء لدراسة سبل الحد من وقوع إصابات بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات، وتقديم توصيات بشأنها. وذكر أن إدراج عنصر يتعلق بموثوقية الذخائر، في ولاية فريق الخبراء، هي خطوة هامة إلى الأمام: فمن شأن استخدام تكنولوجيا الصمامات الحديثة أن يجد من معدلات عدم انفجار الذخائر وإصابات المدنيين الناجمة عنها بنسبة ٩٧ في المائة. فقد استحدثت الولايات المتحدة وسويسرا هذه التكنولوجيا؛ والمؤسسة تحث هذين البلدين على استخدامها في جميع ذخائرها، وعلى تقاسمها مع بلدان أخرى. وعلى حد قول السيناتور لإهي من الولايات المتحدة، إن هناك أسباباً إنسانية وعملية وجيهة تفسر لماذا ينبغي للقوات المسلحة التي لها قنابل عنقودية، أن تستثمر في صمامات موثوقة. والمؤسسة تتطلع إلى العمل مع فريق الخبراء لكي تتحول الاستعاضة عن القنابل العنقودية العتيقة إلى واقع.

٤٤ - السيدة ولكير (الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية): رحبت بالتقدم الذي أحرزه المؤتمر، لا سيما بالاتفاق بشأن توسيع نطاق ولاية فريق الخبراء العامل في مجال مخلفات الحرب من المتفجرات والألغام المضادة للعربات. وقالت إن الحملة الدولية تعترف دائما بالأثر الإنساني المترتب على العتاد غير المتفجر غير الألغام المضادة للأفراد، وإلها قررت دعم الدعوة إلى الوقف المؤقت لاستخدام وإنتاج ونقل الذخائر العنقودية. ودعت إلى إجراء مفاوضات عاجلة بشأن بروتوكول جديد يلحق بالاتفاقية ويتناول مخلفات الحرب من المتفجرات، وينص على أن مسؤولية كسح العتاد غير المتفجر أو تقديم المساعدة اللازمة لذلك، تعود إلى الطرف الذي استخدمه؛ وينبغي تقديم هذه المعلومات مباشرة بعد الاستعمال لتسهيل عملية الكسح؛ وينبغي أن يقدم مستخدمو الأسلحة التي من المرجح أن يكون لها أثر في الأجل الطويل، معلومات وإنذارات مناسبة للمدنيين وذلك أثناء النزاع وبعده على السواء؛ وينبغي أن يتم حظر استخدام الذخائر العنقودية داخل التجمعات المدنية أو بالقرب منها.

٤٥ - وحثت جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، على الانضمام إلى الدول الأطراف في اتفاقية اوتاوا. وذكرت أن الحملة الدولية والمنظمات الأعضاء فيها مستعدة لأن تقدم إلى الدول طوال السنة مساعدتها التقنية وخبراتها المستندة إلى العمل في الموقع. إن هذه المنظمات ترحب بالتأييد الذي أبدته عدة دول لشمول منظمات غير حكومية في عملية المفاوضات، وتعتقد أنها قادرة على تقديم مساهمة إيجابية. وذكرت أن العمل الذي تخلل الدورات، في إطار اتفاقية اوتاوا قد أثبت أن بإمكان شراكة المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية والدول الأطراف أن تكون بناءة وفعالة في آن معا. إن الاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تكون بمثابة صك دولي هام لمعالجة القضايا الإنسانية والأسلحة التقليدية إذا ما تم العمل بصورة فعالة وإذا ما توفرت الإرادة السياسية لتحقيق شيء ما.

اختتام المؤتمر

٤٦ - الرئيس: أعرب من جديد عن تقديره لمستوى التعاون الذي ساعد في إنجاح الدورة، وأعلن اختتام المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

— — — — —